المشهد السياسي

المشهد الفلسطيني

القرارات الإسرائيلية الأخيرة بخصوص القدس والضفة الغربية

ترسيمُ وقائع واستثمارُ لحظةٍ تاريخية

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2018

العنوان : القرارات الإسرائيلية الأخيرة بخصوص القدس والضفة الغربية

ترسيمٌ وقائع واستثمارٌ لحظةٍ تاريخية

السلسلة : المشهد السياسي

الكاتب : وحدة البحوث والدراسات

الشهر/ السنة: يناير /2018

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2018

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

تمهيد:

صوّت الكنيست الإسرائيلي في الأول من كانون ثاني/ يناير الجاري، وبالقراءتين الثانية والثالثة، أي بالقراءة الأخيرة، على قانون أساس سمّي قانون "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل". ينصّ القانون على منع أي حكومة إسرائيلية من التنازل عن أي جزء من مدينة القدس في أي تسوية سياسية، إلا بموافقة 80 عضوًا من أعضاء الكنيست، من أصل 120 عضوًا .

تحاول هذه الورقة تتبع جذور القانون ومساره التاريخي، ومتعلقاته بالصراع العربي الإسرائيلي، ودلالاته على نوايا "إسرائيل" ومخططاتها، إضافة إلى ما قد يتصل بهذا القانون من مشاريع مقترحة متعلقة بالقدس خصوصًا، وبالقضية الفلسطينية عمومًا، ولا سيما ما بات يُعرف بـ "صفقة القرن"، أو "خطّة ترمب". كما تتطرق الورقة إلى الخيارات الفلسطينية لمواجهة هذا المسار، الذي لم يزل يمضي حثيثًا منذ عقود.

المسار التاريخي ودلالاته:

القانون الجديد هو تعديل على قانون أساس "القدس عاصمة إسرائيل"، الذي صدر عام 1980، وهو قانون ذو طابع دستوري، حيث لا يوجد دستور في "إسرائيل"، ولذا، فالقوانين التي تُسمى "قوانين أساس"، هي أقوى القوانين التي يسنّها الكنيست.

وكان "قانون أساس: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل"، الصادر عام 1980، قد نصّ في بنده الأول على أن "أورشليم القدس الكاملة والموحّدة هي عاصمة إسرائيل"،[1] وتضمن في تعديلات لاحقة بنودًا توسّع نفوذ بلدية القدس ليشمل شرقي المدينة المحتلة، وفي نفس الوقت تمنع نقل أي صلاحيات تتعلق بحدود القدس، ليؤكد القانون نفسه أنه لا يمكن تعديله إلا بأغلبية برلمانية.[2]

وقد عُدّ هذا القانون في حينه مخالفًا للقوانين الدولية، وعلى إثره أصدر مجلس الأمن الدولي في الثلاثين من حزيران/ يونيو 1980، القرار رقم (476)، الذي أكّد على أنّ "القانون الأساس" الإسرائيلي يشكّل انتهاكًا للقانون الدولي، وأنّه لن يؤثر على انطباق اتفاقية جينيف الرابعة، وأنّ جميع الإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل" لتغيير معالم القدس باطلة، بما في ذلك "القانون الأساس" المشار إليه، وأنّ مجلس الأمن لن يعترف بهذا القانون. وقد دعا مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى قبول قراره هذا، وطلب من جميع الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في مدينة القدس سحب بعثاتها، وقد صوت لهذا القرار في حينه 14 دولة، بينما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت.[3]

بهذا، يتبين أن "إسرائيل" لا تزال تنتهك القرارات الدولية فيما يتعلق بالقدس منذ ذلك الحين، وأن إعلان الرئيس الأمريكي دونلاد ترمب اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، هو أيضا انتهاك للقرارات الدولية، التي سبق وأن ساهمت الولايات المتحدة في صياغتها، وذلك بامتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن المذكور. وبالضرورة فإنّ "قانون نقل السفارة"، الذي أصدره الكونغرس الأمريكي عام 1995، هو أيضا انتهاك صريح للقرارات الدولية.[4]

---

[1] اقرأ القانون بتعديلاته في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية https://goo.gl/iPneSw

[2] انظر القانون كذلك في موقع https://goo.gl/im65jL

[3] انظر قرار مجلس الأمن في موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://goo.gl/DmjHTU

نقلاً عن:

Resolutions and Decisions of the Security Council 1980, Security Council Official Records: Thirty-Fifth Year, pp. 14.

[4] لمعلومات أكثر عن هذا القانون انظر مثلاً:

تشريع نقل سفارة واشنطن للقدس.. القنبلة الموقوتة، موقع الجزيرة نت، 3 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/sKSw66

يعني هذا التسلسل الزمني للقانون الإسرائيلي، وما يتصل به من سياسات أمريكية، جملة ملاحظات، في طليعتها أن "إسرائيل" لا تزال تمضي في خطواتها التي تهدف إلى تهويد القدس، والحيلولة دون إمكانية جدّية لقيام دولة فلسطينية تحظى بمقومات معقولة في الضفّة الغربية، وذلك منذ عام 1950، أي بعد النكبة واحتلال غربيّ القدس بسنتين، وذلك حينما أعلنت "إسرائيل" القدس "عاصمة أبدية لها"، ونقلت إليها جميع مؤسساتها السياسية والوزارية والإدارية، بما فيها مقر الرئيس والكنيست والمحكمة العليا.[5]

ثمّ لم تلبث "إسرائيل" أن ضمت شرقي القدس إليها، كما في القانون المشار إليه، والصادر عام 1980، وهو القانون الذي سبق وعُدّل عام 2000، وكان تعديله يتطلب أغلبية عادية، أي 61 عضوًا من أصل 120، بينما بات التعديل الأخير الذي صادق عليه الكنيست الإسرائيلي مطلع كانون ثاني/ يناير 2018، يتطلب أغلبية من 80 عضوًا[6]، علمًا أنّ القراءة الأولى للقانون الجديد كانت في تموز/ يوليو الماضي.[7]

ولا بد من الإشارة هنا إلى ما يُسمى بـ " "قانون أساس: الاستفتاء العام"، الذي صدر في آذار 2014، والذي يقضي بعرض أي اتفاق يشمل تنازلًا عن أراض تقع ضمن ما يُسمّى بـ "السيادة الإسرائيلية"،[8] مثل القدس وهضبة الجولان، على استفتاء شعبيّ عام إذا لم يحصل على أغلبية 80 عضو كنيست،[9] وقد تحوّل هذا القانون من قانون عاديّ أقر عام 2010، إلى قانون أساس أقر عام 2014.[10]

---

[5] المصدر السابق.

[6] انظر حول القانون في موقع الكنيست الإسرائيلي:
المصادقة النهائية: التخلي عن السيادة الإسرائيلية على أي جزء من أورشليم القدس مرهون بأغلبية 80 عضو كنيست، https://goo.gl/PrnDwb

[7] وثيقة القانون "الإسرائيلي" القدس الموحدة، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/k3ApAF

[8] محسن صالح وآخرون، اليوميات الفلسطينية آذار/ مارس، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017): ص73.

[9] وثائق وتقارير.. باحثة إسرائيلية: الاستفتاء الشعبي سيقوّض الديمقراطية ويلحق ضررًا كبيرًا بمكانة الكنيست، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، 21 أيلول/ سبتمبر 2014، https://goo.gl/SPB36P

[10] الكنيست تصادق على "قانون أساس: الاستفتاء العام"، موقع عرب48، 12 آذار/ مرس 2014، https://goo.gl/a4DiU2

عن القانون وسياقاته الإسرائيلية:

قدّمت القانون النائب شلومي بن معلم رفائيلي من كتلة "البيت اليهودي"، ومعها 22 نائبًا من مختلف كتل الائتلاف الحاكم، وكان عرّاب القانون وزير المعارف الإسرائيلي نفتالي بينت، الذي قال حينما صادقت عليه اللجنة الوزارية للتشريع قبل تقديمه للكنيست: "عبر إقرار هذا القانون، سنمنع الوصول إلى وضع يشبه الوضع الذي كان عام 2000، عندما أراد إيهود باراك أن يسلم لعرفات المسجد الأقصى، وأجزاء كبيرة من القدس القديمة... فأي تنازل عن أي جزء من القدس مستقبلًا، ضمن أي تسوية سياسية، سيكون بحاجة إلى تصويت 80 عضو كنيست".[11]

إلا أنّ القانون نفسه تضمن تعديلًا طالبت به الحكومة الإسرائيلية، وهو إضافة بند يجيز إلغاء بند الأغلبية العددية من 80 نائبًا، في حال صوّت على إلغائه 61 نائبًا، وذلك بعد توصية مستشارين قضائيين في وزارة العدل الإسرائيلية، وهذا وإن كان يبدو لأسباب قانونية صرفة، فإنّه لا يخلو من احتمال وجود خلافات داخل الائتلاف الحاكم في "إسرائيل".

بيد أن هذ التعديل، أي إمكانية إلغاء بند الـ 80 نائبًا بأغلبية عادية،[12] والذي طالبت به الحكومة نفسها، يتيح لها المناورة باتجاهين، الأول داخل الساحة الإسرائيلية على مستوى الأحزاب والمجتمع، والثاني خارج الساحة الإسرائيلية. يدل هذا على طبائع السياسة الإسرائيلية الخاضعة للابتزاز، والمزاودات الداخلية، وهيمنة اليمين على المجتمع والسياسة في "إسرائيل". ومن جهة أخرى، يحفظ لـ "إسرائيل" هامشًا للمناورة والمخادعة، سواء في دبلوماسيتها الدولية، أو مفاوضاتها مع الفلسطينيين، وأثناء ذلك تتكرس السياسات الإسرائيلية بخصوص القدس، وتتحقق رؤية الأطراف اليمينية الحاكمة.

أمّا التعديل الثالث الذي طال القانون الأساس، فهو حذف العبارات التي كانت تتحدث عن منطقة "نفوذ القدس"، وتحويلها إلى منطقة "نفوذ بلدية القدس"، وذلك بهدف تسهيل فصل الأحياء الفلسطينية المقدسية التي لا تتبع بلدية القدس. وبهذا، فإنّ اشتراط 80 عضوًا للتنازل عن أي جزء من القدس، يشمل فقط مناطق نفوذ بلدية القدس، ولا يشمل غيرها من مناطق القدس التي لا تتبع لها. ويكشف هذا التعديل عن نية الاحتلال فصل العديد من الأحياء السكنية التابعة للمدينة، وغير الخاضعة لنفوذ بلديتها، وهو ما يهدد بسحب هويات أكثر من 150 ألف مقدسي يعيشون

---

[11] اللجنة الوزارية تصادق على قانون "القدس الموحدة"، موقع عرب48، 16 تموز/ يوليو 2017، https://goo.gl/4VEEam

[12] وثيقة القانون الإسرائيلي "القدس الموحدة"، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، مصدر سابق.

في أحياء لا تتبع بلدية القدس. في هذا السياق، يجري الحديث عن مشروع قانون يهدف إلى إقامة مجالس بلدية خاصة بالضواحي الفلسطينية الكبيرة في القدس، بهدف التمهيد لفصلها لاحقا عن المدينة.[١٣]

وعلى أيّ حال، ورغم التعديل الذي يتيح إلغاء بند أغلبية الـ 80 عضوًا، فإنّ مفاعيل هذا البند تظلّ قائمة، ولكن بفعل قانون آخر، هو قانون الاستفتاء العام الذي سبقت الإشارة إليه، إذ يشترط أغلبية 80 عضوًا للانسحاب من الأراضي التي تقع ضمن ما يُسمى بـ "السيادة الإسرائيلية"، وتحديدًا في منطقتي القدس والجولان. وفي حال لم تتحقق هذه الأغلبية، تُحال اتفاقية الانسحاب للاستفتاء العام، فتكون الإضافة التي يحقّقها قانون الاستفتاء العام بالنسبة لقانون القدس الأخير، هي أن الافتقار لأغلبية الـ 80 عضوًا لا تلغي الاتفاقية ميكانيكيًّا، إذ تبقى خطوة عرضها على الاستفتاء العام. وبهذا تتكرس مرّة أخرى السياسات الإسرائيلية بخصوص القدس، بينما تُبقي "إسرائيل" لنفسها هامشًا للمناورة من خلال المفاوضات، وما يُسمّى بعملية السلام.

لقد صوّت لصالح القانون 64 نائبًا يشكّلون جميع أعضاء الائتلاف الحاكم، بما في ذلك الليكود، باستثناء عضوين من الليكود وشاس تغيبا عن التصويت، مما يعني إجماع الائتلاف الحاكم على القانون بصيغته النهائية، بينما عارضه 52 نائبًا كلهم من أحزاب المعارضة.[١٤]

السياقات الراهنة، والرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية:

بين يدي تصديق الكنيست بالقراءة الأخيرة على قانون القدس، كانت أغلبية كبيرة من نشطاء الليكود، وفي مؤتمر خاص عقد في الحادي والثلاثين من كانون أول/ ديسمبر 2017، قد صوّتت لصالح مقترح قانون يقضي بضمّ مستوطنات الضفّة الغربية والقدس إلى "إسرائيل".[١٥]

تبلغ مساحة الأراضي التي تُقام عليها المستوطنات في الضفة الغربية، إضافة إلى المناطق العسكرية والأراضي خلف الجدار، حوالي 40% من مساحة الضفة الغربية، يمكن أن يُضاف إليها 20%، هي مناطق فلسطينية واقعة تحت السيطرة الإسرائيلية بالكامل،[١٦] مما يعني أنه لن يبقى

---

[13] لمعرفة تفاصيل القانون وتعديلاته وحيثياته، انظر المصدر السابق.

[14] المصدر السابق.

[15] معيان بن حامو، هل ستضَم الضفة الغربية إلى إسرائيل؟، موقع "المصدر" الإسرائيلي، 1 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/XQ54sD

[16] منشور للكاتب الفلسطيني ياسين عز الدين على صفحته على موقع Facebook، 1 كانون ثاني/ يناير 2017، https://goo.gl/yEkkcE

من الضفة الغربية أكثر من 40%، هي تجمعات سكانية معزولة ومنفصلة عن بعضها، ويخضع التواصل بينها لأدوات الضبط والسيطرة الإسرائيلية.

جاء هذا الاقتراح غير الملزم لرئيس حكومة الاحتلال، ليعزّز من اتجاه القوى اليمينية الحاكمة في "إسرائيل"، وذلك بعد إعلان الرئيس الأمريكي ترمب اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، وفي ظلّ الحديث المتواصل عن خطّة يتبناها ترمب وصهره كوشنير، وتدعمها بعض الدول العربية، تهدف إلى إنهاء القضية الفلسطينية، وفق الرؤية الإسرائيلية.

ومع أن التوجهات اليمينية باتت واضحة، وتقوم على منع قيام دولة فلسطينية حقيقية في الضفة الغربية، فإنّها في الأساس تستند إلى إجماع إسرائيلي قديم، يتفق في حدّه الأدنى على ضرورة تواجد أمنيّ وبشريّ إسرائيلي فاعل في الضفة الغربية، وذلك بالسيطرة على السفوح الشرقية لمرتفعات الضفّة الغربية، وعدد من المرتفعات في الخليل والقدس، وإحاطة الضفة الغربية بحزام من المستوطنات التي تمنع تواصلها الجغرافي، وذلك بمقتضى ما عُرف بخطة إيغال ألون، التي عملت بموجبها حكومات حزب العمل.[17]

إلا أن هذا الحدّ الأدنى المتفق عليه إسرائيليًا، توسع بمرور الوقت، وبفعل الغطاء الذي اكتسبه أولًا من العملية السلمية، وثانيًا من غياب خطط المواجهة للسلطة الفلسطينية وضعفها، فجرّدته من أدوات الكفاح التي تعيق السياسات الاستيطانية الإسرائيلية، وثالثًا بفعل جنوح المجتمع والسياسة في "إسرائيل" نحو اليمين بشكل متطرف، ورابعًا بفعل موازين القوى الدولية، وعوامل التردّي العربي.

لقد تحولت المستوطنات إلى مدن كبرى، تتصل ببعضها عبر شبكة طرق واسعة، تمزق الضفة الغربية، وتخلق حاجزًا استيطانيًا على جانبي الخط الأخضر، إضافة إلى قطاع استيطاني يشكّل حائط صدّ من الجهة الشرقية للضفة. يتم ذلك في سياق رؤية أمنية استراتيجية إسرائيلية، تسعى لتعويض "إسرائيل" عن افتقارها للعمق الاستراتيجي، وإفقاد أيّ عدوّ محتمل إمكانية التوغل السريع في الضفة الغربية، التي تحولت بفعل السياسات الاستيطانية إلى جدار حماية متقدم. هذا فضلًا عن الاعتبارات المتعلقة بالأيديولوجية الصهيونية، التي منحت الضفة الغربية مكانة مركزية في الوعي الصهيوني الاستعماري.

[17] ساري عرابي، الحل الإسرائيلي.. الدولة الواحدة أم أكثر من دولة؟، موقع الجزيرة نت، 20 شباط/ فبراير 2017، https://goo.gl/C1fU6z

وكانت قد تكثّفت التسريبات التي تتحدث عن مضمون صفقة القرن، والتي تقوم في الأساس على مقترح الجنرال غيورا إيلاند، السكرتير السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، والتي تقترح توسيع قطاع غزة ليشمل أراضٍ من سيناء؛ لتوطين الفلسطينيين فيها.[18]

وكان الوزير الإسرائيلي أيوب قرّا قد صرح مطلع العام الماضي، وبعد وصول ترمب إلى البيت الأبيض، بأن نتنياهو، وفي لقائه مع ترمب، سوف يبحث مقترحًا من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وأجزاء من سيناء.[19] وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد كشفت مؤخرًا، عن تسجيلات صوتية لضابط مخابرات مصري، يعطي تعليماته لبعض الإعلاميين والفنانين، ويقول فيها إنه، ورغم أنّ مصر سوف تتبنى ظاهريًّا الموقف العربي الرافض لاعتراف ترمب بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، إلا أنّها لا تمانع أن تكون رام الله هي عاصمة الدولة الفلسطينية.[20]

تؤكد التسريبات التي نشرتها نيويورك تايمز ما قيل كثيرًا عن ضغوط مارستها مصر على الرئيس الفلسطيني محمود عباس؛ لقبول خطة الرئيس ترمب. ففي القمة العربية التي عُقدت في البحر الميت في آذار من عام 2017، صرّح أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، بأن عبّاس سيطرح مبادرة جديدة،[21] وهو ما لم يتم، وقد نفاه الفلسطينيون أيضا. وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي قد أطلق تسمية "صفقة القرن" على خطة ترمب في لقائهما في نيسان 2017، مُبديًا دعمه لها بقوله: "ستجدني، بكل قوة ووضوح، داعمًا لأي مساع لإيجاد حل للقضية الفلسطينية في (صفقة القرن)، ومتأكد أنك تستطيع أن تحلها".[22]

ومنذ ذلك الحين، تتصاعد التسريبات بخصوص ما سمي بصفقة القرن، أو خطة ترمب، ويتزايد دعم بعض الدول العربية لها. لقد سبق ونشرت صحيفة القدس المحلية ما قالت إنها خطة ترمب، التي تضمنت أن تكون بعض أحياء مدينة القدس، مثل أبو ديس، عاصمة بديلة عن شرقي القدس للكيان الفلسطيني، الذي لن يتجاوز الحكم الذاتيّ، وهو ما ينسجم مع اعتراف ترمب الأخير بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل".[23] كما كشفت القناة الإسرائيلية الثانية في تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، عن

---

[18] كاتب ألماني: "صفقة القرن" أساسها دولة فلسطينية بسيناء، موقع الجزيرة نت، 7 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/LttZJB

[19] وزير إسرائيلي: نتنياهو وترمب يتبنيان اقتراح السيسي بضم سيناء لغزة، موقع الجزيرة مباشر، 14 كانون ثاني/ يناير 2017، https://goo.gl/3FB3pn

[20] David D. Kirkpatrick ،Tapes Reveal Egyptian Leaders' Tacit Acceptance of Jerusalem Move ،Jan. 6, 2018 ، https://goo.gl/8JqUeK

[21] هل ستُحيي قمة البحر الميت المبادرة العربية للسلام؟ موقع عربي 21، 28 آذار/ مارس 2017، https://goo.gl/39BXZo

[22] تصريحات السيسي عن «صفقة القرن» تعيد الأمل في تحقيق «اتفاقية سلام»، موقع صحيفة المصري اليوم، 4 نيسان/ إبريل 2017، https://goo.gl/wb3Stg

[23] شطب حل الدولتين وواشنطن تتبنى مواقف نتنياهو، ورقة مقترحات أمريكية تطرح قريبًا وأقصى ما تعرضه على الفلسطينيين حكم ذاتي كامل، صحيفة القدس المحلية النسخة الورقية، 9 أيلول/ سبتمبر 2017.

بعض مضمون خطة ترمب، وأوضحت بأنها لا تتضمن إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من الضفة الغربية.[٢٤] وهذا يتوافق بدوره مع مقترح مؤتمر الليكود الأخير.

بالنظر إلى مجمل تلك المقترحات والتسريبات، يبدو أن المشروع الإسرائيلي اليميني يقوم على منح الفلسطينيين دولة في غزة وأجزاء من سيناء، بينما تُعزل التجمعات الفلسطينية الكبرى في الضفة الغربية داخل "كانتونات" منفصلة عن بعضها، ومعزولة عن العالم الخارجي، وتفتقر إلى أي مقومات تنموية، وعلى نحو يجعلها طاردة للسكان. وبينما ستقوم "إسرائيل" بضم القسم الأكبر من أراضي الضفة، وذلك بضم المستوطنات، والمناطق العسكرية، والأراضي الواقعة خلف الجدار، والعديد من الأراضي الواقعة في المنطقة (ج)، فإن التجمعات الفلسطينية الكبرى، قد يتم ضم سكانها إلى الأردن ضمن كونفدرالية متفق عليها، أو يتم منحهم إدارات ذاتية محلية، أو ضمهم إلى "إسرائيل" بحقوق منقوصة.[٢٥]

ومما يعزّز الاعتقاد بوجود توجهات تدفع نحو هذه السيناريوهات، أن نفتالي بينت، وزير المعارف الإسرائيلي، وعرّاب قانون القدس الأخير، كان قد اقترح قبل ستّ سنوات، خطة يُمنح بموجبها السكان الفلسطينيون في المناطق (ج)، الجنسية الإسرائيلية، أو حق الإقامة الدائمة.[٢٦]

الواقع أن الرؤية الإسرائيلية تعمل على إقامة دولة واحدة داخل حدود فلسطين الانتدابية، هي دولة "إسرائيل". وقد جعلت بالفعل، وبحكم الواقع، إقامة دولة فلسطينية جديّة في الضفة الغربية، أمرًا مستحيلًا. ثم أخذت ترسخ هذا الواقع بقوانين متسارعة، وتسعى لفرض حل إقليمي، مستغلةً لحظة الرئيس ترمب، والتقاء مصالحها مع مصالح عدد من الدول العربية، وهو ما توقعه بعض المراقبين منذ وصول الرئيس ترمب إلى البيت الأبيض.[٢٧]

كانت صحيفة "وول ستريت جورنال" قد نشرت ما قالت إنه مقترح من ترمب لإقامة تحالف شرق أوسطي، يضم الدول العربية إلى جانب "إسرائيل".[٢٨] وأخيرًا، فإن صحيفة نيويورك تايمز، التي سربت تعليمات الضابط المصري للإعلاميين بشأن القدس، قالت في المكان نفسه إن السعودية أرسلت إشارات إلى واشنطن، تفيد بأنها ستصمت على ادعاء "إسرائيل" بأن القدس عاصمتها، وبأن وليّ

---

[24] خطة ترامب: دولة فلسطينية دون إخلاء للمستوطنات، موقع عرب28، 18 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/R1pZsv

[25] ساري عرابي، الحل الإسرائيلي.. الدولة الواحدة أم أكثر من دولة؟، موقع الجزيرة نت، مصدر سابق.

[26] معيان بن حامو، هل ستضَم الضفة الغربية إلى إسرائيل؟، موقع "المصدر" الإسرائيلي، مصدر سابق.

[27] . ساري عرابي، عن الصفقة الإقليمية الشاملة، موقع عربي21، 21 شباط/ فبراير 2017، https://goo.gl/eC1h24

[28] . المصدر السابق.

العهد السعودي محمد بن سلمان، قد حثّ الرئيس الفلسطيني على قبول دولة فلسطينية دون القدس.[٢٩]

ويؤكد ذلك أخيرًا كتاب "الغضب والنار" لمؤلفه مايكل وولف، إذ جاء فيه أن السعودية ومصر ستمارسان الضغوط على الفلسطينيين لقبول اتفاق سلام الشرق الأوسط، الذي تريده إدارة ترمب،[٣٠] وهو ما كانت قد نشرته العديد من المصادر من قبل.[٣١]

إضافة إلى ذلك، كانت قناة الجزيرة قد نشرت مؤخرًا ما قالت إنها معلومات من مصادر أردنية، تفيد بوجود تحفظ سعودي مصري على مقترح أردني لعقد قمة عربية بشأن القدس.[٣٢]

لا شك أن هذه الشواهد، تشكل مؤشرات واضحة على أن ما يجري من قرارات وخطوات، هي في الحقيقة إجراءات مترابطة، وغير معزولة، قد تصب في سياق التمهيد لما يُسمى بـ "صفقة القرن".

ردود أفعال:

دانت القيادة الفلسطينية، والفصائل والمؤسسات الفلسطينية كافة، القرارات الإسرائيلية الأخيرة. فقد عدّ الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس مقترح الليكود بضم مستوطنات الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، تعبيرًا عن خطة استراتيجية "تقضي بإنهاء الوجود الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف، وفرض مشروع إسرائيل الكبرى على فلسطين التاريخية"، قائلًا إنّ "إسرائيل ما كانت لتتخذ مثل هذا القرار الخطير، لولا الدعم المطلق من الإدارة الأمريكية".[٣٣]

كما اعتبر نبيل أبو اردينة، الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية، قانون القدس في الكنيست، بمثابة "إعلان حرب على الشعب الفلسطيني، وهويته السياسية والدينية".[٣٤]

ودعت حركة حماس في تعقيبها على إقرار الكنيست لقانون القدس، الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس "لإعلان انتهاء أوسلو، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وسحب الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، ودعوة الإطار القيادي المؤقت للاجتماع؛ من أجل التوحد على برنامج وطني شامل،

---

[29] Tapes Reveal Egyptian Leaders' Tacit Acceptance of Jerusalem Move David D. Kirkpatrick, op.cit .

[30] انظر مقتطفات من الكتاب في تغريدة لمراسلة قناة الجزيرة وجد وقفي على حسابها على موقع twitter، 6 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/4JCCfX

[31] انظر مثلاً:

إسرائيل: السعودية تخيّر أبو مازن بين الاستقالة أو القبول بصفقة ترامب، صحيفة الأخبار اللبنانية، 10 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/T7qzSY

[32] تحفظ سعودي مصري على قمة عربية بشأن القدس، موقع الجزيرة نت، 7 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/FqCCTZ

[33] الرئيس يدين قرار الليكود بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة لتوسيع المستوطنات غير القانونية، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية –وفا، 1 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/iTttJT

[34] أبو ردينة: لا شرعية لكل قرارات الكنيست ولا شرعية لقرار ترمب، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية –وفا، 2 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/CzDmFN

يرتكز على خيار المقاومة".[٣٥] كما رأت الحركة أن مقترح الليكود يؤكد على "صوابية مواقف الحركة من أوسلو ومشاريع التسوية، التي منحت الاحتلال فرصة كبيرة لتنفيذ سياسته العنصرية المتطرفة".[٣٦]

وتبنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المواقف نفسها، إذ دعت إلى "مُجابهة قرار حزب الليكود بسياسة حازمة، تبدأ بإعلان الانسحاب من اتفاق أوسلو، والالتزامات التي ترتبت عليه، وعلى أي اتفاقيات لاحقه، وسحب الاعتراف بـ "اسرائيل"، وإعادة الاعتبار للصراع الشامل مع الكيان الصهيوني، بالاستناد إلى استراتيجية وطنية تحررية".[٣٧]

وقالت حركة الجهاد الإسلامي في تصريحات للقيادي خالد البطش، إن "قرار حزب الليكود الحاكم بضم أراضي الضفة المحتلة، هو إعلان حرب على كل تفاصيل الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني بالضفة المحتلة، وهو تأكيد صهيوني بأن مشروع التسوية قد وصل بهم إلى نهاية الطريق، وحقق لهم ما يريدون، سواء بشأن القدس أو الضفة المحتلة".[٣٨]

كما دانت عدد من الدول العربية والإسلامية القرارات الإسرائيلية الأخيرة، ومنها تركيا، التي قالت وزارة خارجيتها إنّ "خطوات الاحتلال الإسرائيلي بشأن القدس، تقوض عملية السلام والأمن".[٣٩] وقالت دولة قطر بخصوص مقترح حزب الليكود "إن القرار يمثل تعديا على حقوق الشعب الفلسطيني، وإن تنفيذه من شأنه تقويض المساعي الدولية الرامية إلى تنفيذ حل الدولتين".[٤٠] كما قال الناطق باسم الحكومة الأردنية "إن جميع الخطوات أحادية الجانب، بما فيها ما يُسمى "قانون أساس القدس"، والتي تهدف إلى فرض حقائق جديدة، أو تغيير وضع القدس، باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي".[٤١]

---

[35] تصريح صحفي تعقيبا على إقرار الكنيست قانون القدس، موقع حركة حماس، 2 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/nBeQG6

[36] تصريح صحفي بشأن قرار حزب الليكود ضم الضفة والقدس للكيان الإسرائيلي، موقع حركة حماس، 31 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/2yRfhz

[37] الشعبية: مُجابهة قرار الليكود الصهيوني تبدأ بالانسحاب من أوسلو وأي اتفاقيات لاحقة، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 1 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/4uwi6z

[38] البطش: قرار الليكود ضم أراضي الضفة "إعلان حرب"، موقع صحيفة الاستقلال، 1 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/yp4rEx

[39] خطوات الاحتلال الإسرائيلي بشأن القدس تقوض عملية السلام والأمن، موقع ترك برس، 5 كانون ثاني/ ديسمبر 2018، https://goo.gl/LZ4ajJ

[40] إدانة لقرار الليكود وتصويت الكنيست على قانون القدس، موقع قناة الجزيرة، 2 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/EMXV4Y

[41] قانون أساس القدس: الأردن يندّد بخطوة الكنيست... "لا بديل عن حلّ الدولتين"، موقع صحيفة النهار اللبنانية، 2 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/nqkf4i

خاتمة:

جاءت القوانين والقرارات الإسرائيلية الأخيرة، الرسمية منها والحزبية، للتعبير عن المزاج العام الذي يحكم السياسات الإسرائيلية الجارية، وعن المسار الذي تسير فيه تلك السياسات منذ تأسيس "إسرائيل". إذ تقوم هذه الأخيرة بفرض الوقائع على الأرض بما يكرّس الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية، لتوفير عمق استراتيجي لها، وللانسجام مع الأيديولوجيا الصهيونية الاستعمارية، التي قامت عليها. ثم بعد ذلك، ومع اتساع الاستيطان، وهيمنة اليمين على السياسة والمجتمع في "إسرائيل"، باتت الأهداف تتسع نحو إقامة دولة "إسرائيل" الواحدة على أرض فلسطين الانتدابية، وبما يمنع قيام دولة فلسطينية ذات معنى.

وقد أحيت "إسرائيل" مؤخرًا سلسلة من المقترحات، كانت مجرد سيناريوهات قُدمت طوال احتلالها لفلسطين، يدعو بعضها لإقامة الدولة الفلسطينية في غزة وأجزاء من سيناء، وضم الضفة الغربية لـ "إسرائيل"، وفي أقل الأحوال تتضمن وجودًا أمنيًا وبشريًا إسرائيليًا في الضفة الغربية، يوفر لـ"إسرائيل" العمق الاستراتيجي المطلوب، ويجعل أي كيان فلسطيني في الضفة الغربية عديم المعنى.

وكان مجيء ترمب دافعًا لـ "إسرائيل" لإحياء هذه المقترحات، والمسارعة في ترسيم إجراءاتها على الأرض بقوانين رسمية، مستغلة وجوده في البيت الأبيض، وهو الأمر الذي خلق شكلًا من التحالف ما بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية، التي شرعت مؤخرًا بالضغط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، للقبول بخطط ترمب للقضية الفلسطينية، مما يعني أن "إسرائيل" لا تكتفي بفرض الوقائع على الأرض، وترسيمها قانونيًا، وإنما تسعى لاستغلال اللحظة المواتية لها، لفرض رؤيتها التصفوية على القضية الفلسطينية.

إن كل الأحداث الأخيرة المتعلقة بالموضوع الفلسطيني، تأتي في هذا السياق، بدْءًا من إعلان ترمب بخصوص القدس، ومرورًا بقرار الكنيست بخصوص ما سُمي بـ "القدس الموحدة"، ومقترح الليكود بخصوص مستوطنات الضفة، وانتهاء بسلسلة الممارسات الأمريكية التي تبتز القيادة الفلسطينية، كما حصل بشأن تجديد ترخيص مكتب منظمة التحرير بواشنطن، وتجميد جزء من المساعدات الأمريكية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين/ الأونروا، وتهديدها بوقف المساعدات كافة، إذا لم تستأنف السلطة الفلسطينية مفاوضاتها مع "إسرائيل".

ما بات واضحًا الآن، هو أن عملية التسوية، وإدارة قيادة منظمة التحرير للمفاوضات مع الاحتلال، قد وفّرت الغطاء لهذه الممارسات الإسرائيلية، التي انتهت إلى تمزيق الضفة الغربية، وتهويد القدس،

والشروع فعليًا بضم الضفة الغربية، وترسيم القوانين للاحتفاظ بالقدس، والسعي لفصل أحياء سكنية فلسطينية عنها، فضلًا عن العمل على فرض مشروع تصفوي للقضية الفلسطينية.

وأخيرًا، إن القيادة الفلسطينية، التي تبنت عملية التسوية، واتخذتها خيارًا وحيدًا ونقيضًا لأي خيار آخر، باتت تقرّ أن هذه العملية فشلت، وأنّ حلّ الدولتين لم يعد ممكنًا، سواء بالنظر إلى الإجراءات الإسرائيلية على الأرض، أو إلى سلسلة القوانين والقرارات الإسرائيلية، أو إلى الدور الأمريكي المنحاز لـ "إسرائيل" تماما، وخاصة في ظل إدارة الرئيس الحالي ترمب.

إضافة إلى أن سياسات السلطة الفلسطينية التي راهنت على عملية التسوية، قد جرّدت الفلسطينيين في الضفة الغربية من أدواتهم الكفاحية،وعلى النحو الذي سمح للإجراءات الإسرائيلية بالوصول إلى هذه المرحلة، فإن السلطة، وما يتصل بها من فاعلين فلسطينيين، وفي طليعتهم حركة فتح، لم تخطُ خطواتٍ جدّية تناسب حجم التحديات الأخيرة، سواء على صعيد المصالحة، أو الذهاب باتجاه وحدة وطنية على أساس برنامج كفاحي بديل عن العملية السلمية، أو بتعظيم الفعاليات الشعبية في الضفة الغربية، أو باتخاذ قرارات جذرية تتعلق بعملية التسوية، أو بالعلاقة مع الاحتلال.

ما يحصل الآن، هو أن القرارات الإسرائيلية الأخيرة، هي نتاج مسار تاريخي طويل وحثيث، يسعى لتكريس الوقائع وترسيمها، مع إبقاء هامش للمناورة، ولمخادعة العالم والعرب والفلسطينيين. بيد أن هذا المسار أخذ يتسارع، ويتجه نحو الحدة والاستعجال مع مجيء الرئيس الأمريكي ترمب إلى البيت الأبيض، حيث تسعى "إسرائيل" لاستثمار لحظته، التي تولدت عنها تحالفات إسرائيلية عربية تضغط على الفلسطينيين لتبني الرؤية الإسرائيلية للحل. وفي ظلّ تردّي الحالة العربية المشار إليها، وضعف الفعل العربي والإسلامي في التصدّي لذلك كلّه، فإن السلطة الفلسطينية لم تتخذ بعد خطواتٍ جادّة وقوية، تأخذ العبرة من تجربتها الماضية التي ساهمت في الوصول إلى هذا التغول الإسرائيلي، وتُبدع أدواتٍ جديدة توحد الفلسطينيين في برنامج نضالي مشترك، بديل عن مسار عملية التسوية.